الدبلوماسية الاقتصادية- الاهمية والاهداف

ا.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي(*)

المقدمة:

ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كمفهوم في أدبيات الاقتصاد السياسي منذ أزمة الكساد العظيم في الولايات المتحدة (١٩٢٩-١٩٣٣)، واكتسبت دوراً أوسع تدريجياً بعد الحرب الكونية الثانية حتى وصلت إلى وضعها الحالي كمظلة للدبلوماسيات المتعلقة بالجانب الاقتصادي التي تمارسها مختلف الأطراف الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية. وتنبع أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في مدى تأثير أهداف السياسات الخارجية الاقتصادية للدول على توجهات دبلوماسيتها باعتبار أن الدبلوماسية أداة لتحقيق أهداف الدول على الساحة الدولية.

يُشكل العامل الاقتصادي للعلاقات الدولية ركيزة أساسية في هيكل هذه العلاقات، فالبشرية منذ مراحلها المبكرة عندما تمثلت خليتها الأولى بأضيق صيغ التجمعات البشرية، كالقبيلة أو المدينة، إلى أن وصلت إلى ما عليه الآن من تطور وتنظيم، وهي تبحث عن أداة للتواصل فيما بينها وإنشاء هذه العلاقات، وكان الاقتصاد هو المحور الرئيسي للتواصل بين الشعوب والأمم.

كما أن المركز الذي احتلته العلاقات الاقتصادية جعل منها انعكاساً هاماً لمواقف دولية معينة، فترافق الانفتاح أو الانفراج اللذان تشهدهما العلاقات الدولية بازدهار النشاط الدبلوماسي الاقتصادي، بينما أن أي تعثر في العلاقات الاقتصادية الدولية ينعكس على ركود هذا النشاط الاقتصادي أو على الأقل انخفاض فاعليته وتأثيره وهو ما تجسد عام ٢٠٢٠ مع انتشار جائحة كورونا " كوفيد-١٩" التي قادت إلى إبطاء العلاقات الاقتصادية وتعثرها بين دول العالم المختلفة.

ويأتي هذا البحث لبيان مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وأهدافها المختلفة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحددات الوطنية والدولية والجهات الفاعلة فيها، علاوة على بيان أشكالها والمتمثلة بالدبلوماسية الاقتصادية الثنائية والجماعية متعددة الأطراف، بالإضافة إلى استعراض أهم أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، المتمثلة بالتعريفة الجمركية، والاندماج الاقتصادي، والمساعدات الخارجية، والعقوبات الاقتصادية، وتخفيض قيمة العملة، والقيود النقدية.

(*) استشاري المعهد الدبلوماسي – دولة قطر

المبحث الأول

مفهوم الديبلوماسية الاقتصادية وأهدافها:

أولاً- مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية:

تُعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها استخدام المهارات الدبلوماسية مع الأدوات الاقتصادية لتعزيز الأهداف الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للبلد [١]. كما وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها " العملية التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير على العالم الخارجي، لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الوطنية في جميع مجالات الأنشطة بما في ذلك التجارة والاستثمار وأشكال أخرى من تبادلات مفيدة للاقتصاد" [٢]. وهي طريقة حديثة لاغتنام الفرص الاقتصادية والعروض، ودعوة للمستثمرين الأجانب والشراكات للمساهمة المستدامة في تنمية البلد. ومن أهم عناصرها استخدام النفوذ الاقتصادي، العلاقات الترويجية، استخدام الأصول الاقتصادية، للتأثير على التجارة الدولية والاستثمارات وزيادة الأمن الاقتصادي. فقد أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية الوسيلة الرئيسة لاختراق الأسواق العالمية في عالم اليوم الذي تلعب فيه العلاقات الاقتصادية والدولية كمحدد رئيس في تحقيق المكاسب الخارجية، والدبلوماسية الاقتصادية هي أيضاً معنية بالقضايا الاقتصادية الدولية [٣].

ويُنظر للدبلوماسية الاقتصادية، في المقام الأول على أنها حكومية دولية، يقوم بها موظفون في مجال الخدمات الخارجية وكوسيلة للنهوض بالمصالح الاقتصادية للدولة في البلدان الأجنبية والاقتصاد العالمي. وإذا كانت الدبلوماسية مرتبطة بالجهات الفاعلة الحكومية ومصالح الدولة، فإن الدبلوماسية الاقتصادية تميل إلى أن تكون مقصورة على استخدام الأدوات الدبلوماسية التقليدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة. [٤]. وبالتالي، فإن الدبلوماسية الاقتصادية المصممة بهذه الطريقة الواقعية تهتم بالأجندة الاقتصادية في الدبلوماسية التي يمكن تمييزها عن الأجندة السياسية. وهي لا تتضمن نوعًا مختلفًا من الدبلوماسية أو مجموعة مختلفة من الفاعلين الدبلوماسيين [٥]. ومفاهيم مماثلة مثل الدبلوماسية التجارية والدبلوماسية التجارية، في معظمها، يتم تصورها أيضًا بهذه الطريقة.

ويرى البعض في الدبلوماسية الاقتصادية كعملية التعاون مع الخارج لرفع المنافع الوطنية في كل مجالات النشاط الاقتصادي مثل التجارة والاستثمار والنشاطات الاقتصادية الأخرى وذلك عبر العلاقات الثنائية والعلاقات المتعددة الأطراف وهي نوع من أنواع الدبلوماسية تهتم بقضايا السياسة الاقتصادية من حيث الرصد والتحليل وتقديم التوصيات وتهتم بالدفاع عن المصالح التجارية والاقتصادية للدولة المرسلة واستكشاف الوضع الاقتصادي في الدول الأخرى لاسيما في الاقتصاديات الناشئة. ويتمثل أهم الفاعلين في الدبلوماسية الاقتصادية بالآتي [٦]:

- حكومات الدول.
- المنظمات غير الحكومية.
- المنشآت الاقتصادية والتجارية.

- رجال المال والأعمال.
- غرف التجارة والصناعة والزراعة.

توفر الدبلوماسية الاقتصادية الصلة الضرورية بين المساعي الدبلوماسية وهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية لمواطني الدولة. فهدفها هو استخدام جميع أدوات السياسة الخارجية بشكل جيد لتعزيز المصالح الاقتصادية. تضمن الدبلوماسية الاقتصادية إطارًا فعالًا للتعاون المؤسسي يدعم الجهود المتضافرة الهادفة إلى تعزيز المصالح الاقتصادية الوطنية في الخارج [٧].

وتأسيساً على ما سبق، فإن الدبلوماسية الاقتصادية تتمثل بما يلي

١- العملية التي تتعامل البلدان من خلالها مع الخارج من أجل تحقيق أقصى قدر من مكاسبها الوطنية في جميع ميادين النشاط، بما في ذلك التجارة، والاستثمار، وغير ذلك من أشكال التبادلات المفيدة اقتصادياً.

٢- آلية إسناد ودعم للدبلوماسية التقليدية وإطاراً مناسباً لتعزيز وتطوير العلاقات الخارجية للدولة، وتحسين مناعتها والذود عن مصالحها.

٣- هي استخدام العوامل السياسية والاقتصادية بالطرق والأساليب الدبلوماسية بقصد تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية على الصعيدين المحلي والدولي.

٤- هي موضوع رئيسي للعلاقات الخارجية لجميع البلدان تقريباً. وفي الداخل، تشارك الوزارات الاقتصادية وهيئات ترويج التجارة والاستثمار وغرف التجارة والصناعة، وروابط ومنتديات رجال الأعمال ووزارة الخارجية بطبيعة الحال في جميع الأعمال الاقتصادية والتجارية.

وتأسيساً على ما سبق، فإن الدبلوماسية الاقتصادية تُعد عملاً تفاعلياً يومياً يقوم على الواقعية والبراغماتية والتجديد، وهي شأن وطني سام هدفه تحقيق المصلحة العليا للدولة، وتستدعي بالتالي مساهمة جماعية من الفاعلين الوطنيين كافة. ترعرعت ونمت بالتوازي مع تسارع خطوات عولمة الاقتصاد التي تصاعدت وتيرتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وهي من الناحية العملية كانت ثمرة تنامي الانتشار العالمي للشركات متعددة الجنسيات وتزايد أهمية العولمة ودورها في عمليات الإنتاج وانتشار تكنولوجيات التواصل والاتصال الجديدة.

الدبلوماسية الاقتصادية لا تعزز فقط ازدهار الدولة، بل أيضاً، بوصفها مطالب مناسبة وتصاريح فرصه، تتلاعب بعلاقاتها التجارية والمالية الخارجية دعماً لسياستها الخارجية - كما هو الحال بالنسبة للعقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة على إيران وكوريا الشمالية وكوبا، وكذلك العقوبات الاقتصادية الأمريكية الأوروبية على روسيا نتيجة لحربها على أوكرانيا.

ثانيا- الدبلوماسية الاقتصادية: الأهداف والإجراءات:

تتمثل الأهداف التي تسعى الدبلوماسية الاقتصادية إلى تحقيقها في مختلف الاقتصادات المتقدمة والنامية بمجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية كما موضح بالشكل التالي:

شكل (١)

أهداف الدبلوماسية الاقتصادية

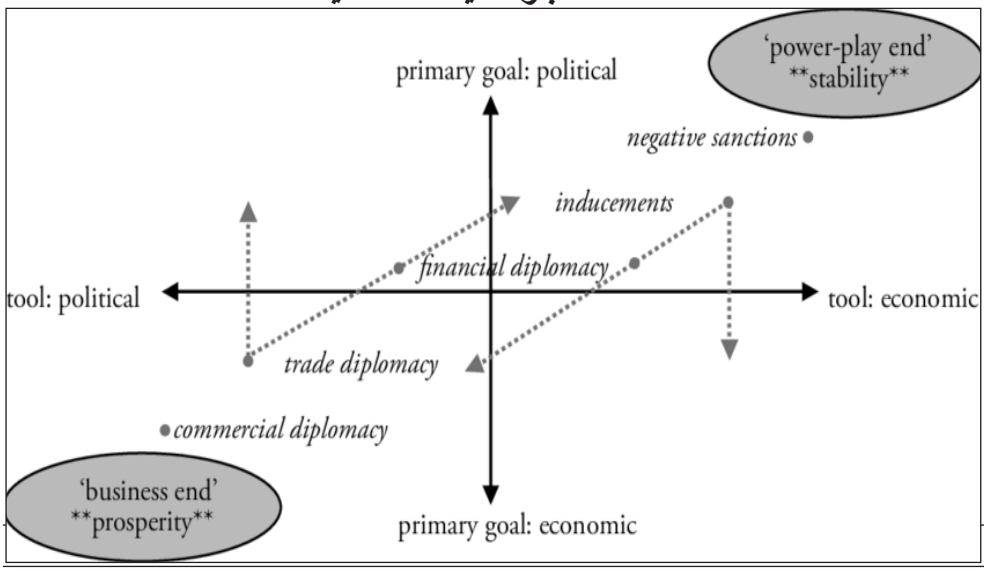

Source: Linda Yueh, Economic Diplomacy in the 21st Century: Principles and Challenges, STRATEGIC UPDATE, AUGUST 2020

- **الأهداف السياسية:** تتمثل في تحقيق مكاسب سياسية على الساحة الدولية، وإبراز ثقل ومكانة الدولة في المحافل والمنتديات السياسية، كطرف مؤشر في المجتمع الدولي.
- **الأهداف الاقتصادية:** قد تكون على المستوى الوطني كدعم تطوير اقتصادها الوطني، وتنمية وتحقيق الكسب المادي. وقد تكون أهداف اقتصادية على المستوى الدولي كتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية بدعم التجارة الدولية والاستثمار الدولي، والسعي لتحقيق تكتل اقتصادي.

وعلاوة على الأهداف الاقتصادية والسياسية، توجد أيضاً الأهداف الاجتماعية والمتمثلة في شكل مساعدة الدول النامية لاسيما الأقل نمواً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنهوض في مستويات المعيشة، ومحاربة الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين ومنع أشكال التمييز ضد المرأة ..... الخ [٨].

المبحث الثاني
محددات الدبلوماسية الاقتصادية

يمكن التمييز بين نوعين من المحددات الاقتصادية التي قد تحفز صانع القرار في السياسة الخارجية على اللجوء إلى الدبلوماسية الاقتصادية:

أولاً- المحددات المرتبطة بالبيئة الدولية:

١- تكامل النظام المالي الدولي والذي حصل نتيجة لتحرير أسواق راس المال والتطور المستمر في أسواق الأسهم والبورصات العالمية، وبات الأسواق المالية العالمية تشكل المصادر الرئيسة لرأس المال للدول النامية. لذا فإن تكلفة التأخر في الارتباط بالعالم تكلفة عالية لأنه يشجع الدول في معظم الحالات على تأجيل اتخاذ السياسات التي يمكن أن تحسن تخصيص الموارد المحلية والحماية من المخاطر من الصدمات الخارجية (٩).كما برهنت الأزمة الاقتصادية في العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على وجود نظام اقتصادي عالمي واحد. فقرارات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بشأن السياسة النقدية لها تأثير عميق في أحول الدول الأخرى. والشركات الصناعية الكبرى كأبل Apple مجبرة على أن تستخدم من موقعها في الولايات المتحدة، مصادر خارجية لأداء الوظائف، لكي يتاح لها الاحتفاظ بقدرتها على المنافسة عالمياً، لم يعد ممكناً للمصالح الوطنية الضيقة ضبط الاقتصادات الوطنية. وسوف يتواصل تعزيز مسيرة التحرير الاقتصادي للاقتصاد العالمي الصاعد (١٠).

٢- العولمة التي تتحكم بالنصيب الأكبر من الأسواق العالمية، وما يتضمنه ذلك من رفع للمنافسة بين الشركات متعددة الجنسيات التي تمثل في كل معانيها إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي من خلال أنشطتها المختلفة، وتمارس دور القائد في الثورة العلمية والتكنولوجية، وتجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية المتوفرة لدى الشركات متعددة الجنسيات نحو ضعفي الاحتياطي الدولي منها، وهذا المؤشر يدل على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية، والاستقرار النقدي العالمي (١١). كما وتُعد اليوم بمثابة الحكومة العالمية Global Government والتي تهيمن على الاقتصاد العالمي.

٣- ظهور منافسين جدد في السوق الدولية، خصوصاً المنافسة القادمة من الاقتصادات الصاعدة كالصين والبرازيل والهند وروسيا وإندونيسيا وتركيا وجنوب أفريقيا والتي بدأت تستقطب الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستثمارات بالمحافظ المالية، علاوة على زيادة أهميتها النسبية في التجارة الدولية، وباتت أكثر انخراطاً في الاقتصاد العالمي، مما يمنحها قوة اقتصادية عالمية بدأت تمهد الطريق لاقتصاد عالمي متعدد الأقطاب.

٤- التطور المطرد في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما قدمه هذا التطور من تسهيلات لتجزئة أدوات الإنتاج وتوزيع الأنشطة الاقتصادية في مختلف المناطق الجغرافية، متخطية حدود الدولة الوطنية. كما أدت الاتصالات الرقمية في جميع أنحاء العالم والأنترنت، وثورات الحاسوب إلى ظهور «العقل العالمي»، الذي يربط بين الأفكار والاحاسيس لمليارات البشر، كما يربط الآلات الذكية،

والروبوتات، وأجهزة الاستشعار المنتشرة في كل مكان، وقواعد البيانات (١٢).

٥- تكنولوجيات النقل الجماعي التي جعلت حركة السلع والبشر عبر الكوكب أسهل وأرخص من قبل، تكنولوجيات الإنتاج التي جعلت من الممكن تشظية إنتاج المكونات المختلفة لمنُتج مركب (السيارة أو الهاتف الذكي) بحيث يجري إنتاج جزء منها في الموضع الذي يتمتع بأفضل الشروط، من جهة تكلفة العمالة والبيئة التكنولوجية والقرب من الأسواق، وما إلى ذلك. واتاحت تكنولوجيات الاتصال تنظيم كل هذا وإدارته على مستوى الكوكب (١٣).

ثانياً- المحددات المرتبطة بالدوافع الاقتصادية الوطنية:

١- درجة التنويع الجغرافي في العلاقات التجارية وفي توجيه الاستثمارات، حيث تعمل أغلب الدول العالم صغيرة أكانت أم كبيرة على توسيع القاعدة الجغرافية لهيكل تجارتها الخارجية سواء المتعلق بجانب الصادرات والواردات من السلع والخدمات، علاوة على تنويع مصادر استقطابها للاستثمارات الأجنبية الوارد إليها، وكذلك توزيع استثماراتها الخارجية بمختلف أشكالها على مناطق جغرافية مختلفة وعدم حصرها في إقليم معين.

٢- حالة ميزان المدفوعات والميزان التجاري، فإذا كان هناك ثمة عجز فيهما يجد البلد ذاته مضطراً لإرساء دبلوماسية اقتصادية وتجارية تركز على زيادته صادراته السلعية، لكن تحقق فائضاً في ميزان معاملاتها الجارية مع العالم الخارجي.

٣- مدى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد للبلد، واستراتيجيات الشركات الوطنية لجذب المزيد من تلك الاستثمارات المهمة جداً لنقل التكنولوجيا وتطوير الإدارة والتنظيم، علاوة على الارتقاء بتنمية الموارد البشرية.

٤- الحاجة إلى الاعتماد على قطاع صناعي منافس يركز نشاطه الإنتاجي على الخدمات التكنولوجية ذات الجودة العالية، علاوة على ضمان حسن الابتكار والإنتاج استناداً إلى قاعدة صناعية قوية.

٥- الانضمام إلى التجمعات أو التكتلات الاقتصادية والتجارية والإقليمية، بوصفها أحد أهم المداخل لتعزيز تنافسية الاقتصادات الوطنية، علاوة على دورها في تعزيز المواقف التفاوضي للدولة عند التوقيع على اتفاقيات ترتبط بمناطق التجارة الحرة أو تعزيز وحماية الاستثمارات.

المبحث الثالث

الوظائف الاقتصادية في عمل البعثات الدبلوماسية

بينت المادة (٥) من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية الصادرة عام ١٩٩٣ العديد من الوظائف الاقتصادية والتجارية التي تقوم بها البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، والتي يمكن إيجازها بالآتي[١٤]:

أولاً- حماية مصالح الدولة الموفدة ومصالح رعاياها، من الأفراد والهيئات الاعتبارية معاً، في الدولة المُستقبلة، في حدود ما يقضي به القانون الدولي. وعندما نشير إلى المصالح فهذا يشمل بطبيعة الحال المصالح التجارية للأفراد والمؤسسات والشركات التي تحمل جنسية الدولة الموفدة.

ثانيا- العمل على تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية والعلمية بين الدولة الموفدة والدولة والمستقبلة وتعزيز العلاقات الودية بينهما بطرق أخرى وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

وتصب هذه الوظائف المتشعبة والمتنوعة في صميم عمل الدبلوماسي، خصوصاً لناحية التفاوض مع السـلطات المعتمد لديها بقصد التوصل إلى اتفاقيات اقتصادية وتجارية تشتمل على جوانب مختلفة تهم الدول الموفدة، ومن هذه الاتفاقيات على سبيل الإبانة ما يلي:

- اتفاقية الحد من الازدواج الضريبي.
- اتفاقية تشجيع الاستثمار وحماية الاستثمارات المتبادلة بين البلدين.
- اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني.
- اتفاقية متعلقة بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية.

ثالثا- التحقق بجميع الوسائل المشروعة من ظروف وتطور الحياة التجارية والاقتصادية والثقافية والعلميـة في الدول المسـتقبلة. وتقديم تقارير عن ذلك إلى حكومة الدولـة الموفدة وإعطاء المعلومات للأشـخاص المهتمين بالأمر. وفي هذه الحالة يسـتطيع الموظف الدبلوماسي أن يفيد الاقتصاد الوطني للدولـة الموفـدة، عن طريق العديد من المهام التي يمكن أن يقوم بها للتعرف على المناخ الاسـتثماري والبيئة الاقتصادية في البلد المعتمد لديها، ومن هذه المهام ما يلي:

١. التواصل مع المعنيين في المؤسسـات الاقتصادية العامة والخاصة وغرف التجارة والصناعة والزراعة للتعرف على فرص الاستثمار والتجارة في الدولة المُضيفة.

٢. التواصل مع رجال وسيدات الأعمال في الدول المُضيفة وبيان الفرص الاستثمارية في الدولة الموفدة.

٣. متابعة التقارير والنشـرات الاقتصادية والمالية التي تعرضها وسائل الأعلام بمختلف أشكالها عن واقع الاقتصاد الوطني وأفاقه المستقبلية في الدولة المُعتمدة لديه.

رابعاً- تقديم العون والمساعدة لرعايا الدولة الموفدة، أفراداً كانوا أو هيئات اعتبارية.

خامساً- ممارسة حقوق الإشراف والتفتيش المكفولة في قوانين الدولة الموفدة وأنظمتها فيما يتعلق بالسفن التي تحمل جنسية الدولة الموفدة وبالطائرات المسجلة في تلك الدولة وبطاقم كل منها.

سادساً- أن تقديم المساعدة للسفن والطائرات المذكورة في الفقرة الخامسة من هذه المادة ولأطقمها، وتلقي البيانات المتعلقة برحلة السفينة، وفحص أوراقها والـتأشير عليها، وإجراء التحقيق في أية أحداث تقع أثناء الرحلة دون المسـاس بصلاحيات الدولة المضيفة، وتسوية جميع أنواع الخلافات الناشئة بين القبطان والضباط والبحارة بقدر ما تسمح بذلك قوانين الدولة الموفدة وأنظمتها.

سـابعاً- أداء ما تُعهد به الدولة الموفدة إلى المركز القنصلي من وظائف أخرى لا تحظرها قوانين وأنظمة الدولة المستقبلة أو تعترض عليها الدولة المستقبلة أو وردت الإشارة إليها في الاتفاقات الدولية النافذة بين الدول الموفدة والدول المستقبلة.

وغني عن البيان، فإن الوظائف القنصلية المشـار لها بالفقرات (الخامسـة والسادسة والسابعة)، ينطبـق عليهـا الطابع القنصلي والطابع العام المتعلق بمسـائل اقتصادية وتجارية وحتى سياسـية مثل الحوادث المرتبطة بالطائرات والسفن البحرية التجارية.

المبحث الرابع

أشكال الديبلوماسية الاقتصادية:

تتعـدد وتنوع أشـكال الدبلوماسـية الاقتصادية وذلك طبقاً لعدد الأطـراف التي تقوم بها، ويمكن إيجاز أهم أشكال الدبلوماسية الاقتصادية بالآتي:

أولاً- الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية:

تشـكل الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية جزءاً رئيساً من الدبلوماسية الاقتصادية، سواء كانت هذه الدبلوماسية تشمل المعاملات المالية بين البلدين أو التجارة الرسمية، أو معاهدات الاستثمار أو غيرها من المواضيع التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية. مازالت الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية تمثل التقنية الأسـهل التي تجعل توضيح نتائج التعاون الاقتصادي مسألة سهلةَ، حيق تتفهمه المصالح الوطنية لأي طرف عند طرحه للمناقشـة والتدقيق به. يؤخذ على هذه الدبلوماسـية جانب سـلبي مهم هو أنها تمنح الفوائد إلى الطرف الأقوى في المفاوضات، مما سـيمكنه من استغلال الطرف الاضعف بسهولة أكثر، كمـا هو في حالـة الاتفاقية بين دولة نامية وأخـرى متقدمة تكون المراكـز الاقتصادية متفاوتة. تكون المسـاومة الدوليـة لمصلحة الدولة التي تسـتطيع أن تفرض شـروطاً تتفق مـع مصلحتها وهي الدول المتقدمـة، بينما الدولة الأخرى تقف عاجزة عن المسـاومة نظراً لضعفها وحاجتها إلى الاتفاقية، فتجد نفسها مضطرة للتنازل عن بعض المزايا للطرف الأقوى. (١٥).

ثانياً- الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية:

إن البعـد الإقليمـي للدبلوماسـية الاقتصادية في أهمية متزايدة، فعلى الرغـم من أن الاتفاقيات الاقتصادية في هذا المسـتوى تكون في معظم الأوقات بدافع سياسـي، غير أنها توفر وبطريقة سريعة العديد من الاسـواق المفتوحة وبشـكل متجاور. فالدولة تسمح بحرية النشاط الاقتصادي الوطني عندما يكـون ذلك ضمن إطـار تجمع إقليمي، وهو في معظم الأحيان يتم ضمن دائرة تتكون من دول متقاربة جغرافيـاً في مسـتويات التطـور الاقتصادي والأولويات السياسـية المماثلة على سـبيل المثال مجلس التعاون لدول الخليج العربي، فبالنسـبة لقطاع الأعمال يكون الدخول إلى الأسـواق الإقليمية بديلاً عن دخول الأسواق العالمية عند ضعف الإمكانيات، حيث يعتبر ذلك بداية لطريق المنافسة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقيات الإقليمية قد تكون مصدر قوة للدولة الإقليمية المنظمة إليها عند

قيامهـا بمفوضات دولية، وبالتالي يكون لها تأثير كبير على المفاوضات الدولية، وفي قدرتها على فتح الأسـواق الدولية، لكن مهما كان الحافز من إبرام الاتفاقيات الإقليمية، غير أن الحافز الأكبر قد يكون تحقيق نمو في الصناعات الوطنية، وذلك نتيجة قدرة هذه الدول على منافسة بعضها وبالتالي قيام تجارة في الأسواق الحرة الإقليمية.

ثالثاً- الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية:

يجذب المستوى الجماعي للدبلوماسية الاقتصادية اهتمام الدول بشكل أقل مما هو الوضع عليه في الدبلوماسـية الاقتصادية الإقليمية، أو الدبلوماسية متعددة الأطراف. غير أن لهذه الدبلوماسية الجماعية شـكلاً كمنظمة التعـاون الاقتصادي والتنميـة(OECD)، ومنظمة الدول المصـدرة للنفط (OPEC) ومجموعة السـبع (G٧) ومجموعـة الثمانية(G٢٠)، ومجموعة البريكس. ويحقق هذا المسـتوى من الدبلوماسية الاقتصادية هدفين مهمين هما:

الهدف الأول:

أن الأطراف المشاركة في هذه الدبلوماسية توفر لها منتدى، عندما تحاول تلك الحكومات الوطنية للـدول الأطراف إيجـاد حلول، وتوفير التوافق بيـن بعضها حول هدف اقتصادي معين، سـواء أكان محليـاً أم دوليـاً. وذلك من خلال عملية التعاون الطوعـي التي تقوم بها هذه الحكومات، ويمكن في هذا المجال الإشـارة الى منتدى الدول المصدرة للغاز الذي ادى إلى دعم وتعزيز المصالح المتبادلة ورفع مسـتوى التنسـيق وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تشجيع ودعم الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للغاز بهدف تحقيق التوازن المطلوب في أسواق الغاز للوصول إلى أسعار مناسبة تحقـق التوازن للطرفين، والعمل على تحقيق أقصى اسـتفادة اقتصادية مـن موارد الغاز الطبيعي هذا بالإضافـة إلى دعم وتعزيز السياسـات المشـتركة بهدف توفير الاسـتثمارات اللازمـة لهذه الصناعة وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول الاعضاء من أجل تحقيق التكامل بين اسواق الغاز واستقرارها وتشجيع اكتساب وتبادل التكنولوجيات المتطورة[١٦].

الهدف الثاني:

فهو تمكين الحكومات التي تملك توجهات اقتصادية متشابهة من تطوير الواقع المتفق عليه، بحيث يمكنهـا بعـد ذلك من التقدم في المجالات الأوسـع متعـددة الأطراف. فعلى سـبيل المثال كانت منظمة التعـاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، منتدى للعمل التحضيري لعدد كبير من المواضيع والقضايا كاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات والاتفاقيات الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية.

رابعاً- الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف:

تتطور الدبلوماسية متعددة الأطراف لتشمل الاقتصادات العالمية الصغيرة والكبيرة كافة ، وهذا الأمر يجعل الاتفاق ضمن إطار الدبلوماسـية متعددة الأطراف أمراً صعب الوصول إليه، فهي تسـعى إلى دمج أنظمة متعددة لتعمل ضمن إطار نمط واحد منسـق كأنظمة منظمة التجارة العالمية، صندوق النقـد الدولي، البنك الدولي، منظمة العمل الدولية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» الإونكتاد»،

منظمة الغذاء والزراعة الدولية « الفاو»، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية « اليونيدو»، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وغيرها من المنظمات الاقتصادية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

وغني عن البيان، فقد ساهمت الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف في وضع وصياغة العديد من القواعد القانونية والتشريعات التي وضعت الأساس للنظام النقدي العالمي بعد الحرب الكونية الثانية، وكذلك القواعد التي تحكم مسار العلاقات الاقتصادية الدولية لاسيما في تسعينات القرن العشرين، ولوحظ حصول تقدم ملحوظ في هذا المجال، لاسيما في إطاري التجارة والبيئة، كآلية فض النزاعات ضمن منظمة التجارة العالمية. لكن أظهر هذا المستوى من الدبلوماسية خلافات عديدة على الساحة الدولية بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك الخلافات بين الدول المتقدمة، والدول النامية، فهذه الأخيرة تشتكي من أن الدبلوماسية المتعددة الأطراف تضعها في الموقف الأضعف في الاقتصاد العالمي.

المبحث الخامس

أدوات الدبلوماسية الاقتصادية:

تتعدد وتتنوع أدوات وآليات الدبلوماسية الاقتصادية ومحركاتها، ما بين تدفقات التجارة الدولية السلعية، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى تدفقات المساعدات والمعونات الإنمائية الرسمية بمختلف أشكالها، وفيما يلي استعراض لهذه الأدوات والآليات:

أولاً- التعرفة الجمركية Customs tariff

تُعد التعرفة الجمركية أقدم شكل من أشكال السياسة التجارية، وقد تم استخدامها تقليديًا كمصدر لدخل الحكومة حتى تطبيق ضريبة الدخل. وتراجعت أهمية التعريفات الجمركية في العصر الحديث لأن الحكومات الحديثة تفضل عادة حماية الصناعات المحلية من خلال مجموعة متنوعة من الحواجز غير الجمركية، مثل حصص الواردات (قيود على كمية الواردات). وقيود التصدير (القيود المفروضة على كمية الصادرات التي عادة ما تفرضها الدولة المصدرة بناءً على طلب الدول المستوردة). ومع ذلك، يبقى فهم التأثير أمرًا حيويًا لفهم السياسات التجارية الأخرى[١٧].

تُعد التعريفات الجمركية من أهم وأقدم الأدوات الاقتصادية، وتفرض الرسوم الجمركية بقصد تحقيق أهداف متعددة، فقد تفرض كأداة للحصول على إيرادات ماليّة؛ إذ إنّ الدولة التي تعاني من مشاكل مالية تجد ظلتها في الرسوم الجمركية كأداة للحصول على إيرادات تساهم في دعم الموازنة العامة للدولة. وقد تفرض الرسوم الجمركية كأداة لحماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية، حيث أن فرض الرسم الجمركي على المنتجات المستوردة سيرفع في سعرها ويُحد من منافستها للمنتجات المحلية[١٨].

كما قد تفرض الرسوم الجمركية كأداة للانتقام ضد دولة؛ إذ إنّ فرض التعريفة الجمركية على الموادّ المستوردة من دولة معينة سيؤدي بطريقة غير مباشرة إلى الحدّ من الاستيراد منها ووضع العوائق أمام منتجاتها كما هو الحال عندما أقدم الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بفرض رسوم

جمركيــة علــى بعض الواردات الســلعية من الصيــن ودول الاتحاد الأوربــي ودول أخرى خلال عام ٢٠١٨، لاســيما على الحديد والصلب والألمنيوم وغيرها من الســلع، وقابلت هذه الدول بفرض رسوم جمركية على وارداتها من السلع والمنتجات الأمريكية.

٢) القيــود النقدية: Currency Regulations هي مجموعة من القيود التي تطبقها بعض الحكومات لحظر أو تقييد بيع أو شــراء العملات الأجنبية من قبل المواطنين وبيع أو شــراء العملات المحليــة مــن قبل الأجانب. حتى عقد الثمانينات من القرن الماضي، كانت العملات النقدية كافة تخضع لصورة من صور الرقابة، والتي بدأت تتلاشــى بصورة تدريجية في الاقتصادات الرئيســة مع ظهور التجارة الحرة والعولمة بشــكل متســارع أثناء العقد الأخير من القرن العشرين. ومع ذلك، فقد حافظت البلدان ذات الاقتصادات الأصغر والأكثر هشاشــة على سيطرتها على سوق الصرف الأجنبي، بهدف تجنــب المضاربــة بعملاتها التي قد تخلق اختلالات في ميزان مدفوعاتها وتدفقات رأس المال مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة.

وحينما تمارس الحكومة إجراء القيد النقدي، فهي تتولى بنفســها الإشــراف على منح التراخيص الخاصّــة بتحويل العملات للخارج وشــراء العمــلات الصعبة مثل الدولار الأمريكــي واليورو والين الياباني والفرنك السويســري. وغالبا ما تلجأ الحكومات لفرض القيود النقدية لحماية ميزان مدفوعاتها والتي تتمثل بالآتي [١٩]:

- حظر أو تقييد مشتريات العملات الأجنبية داخل الدولة.
- حظر أو تقييد استخدام العملات الأجنبية داخل الدولة.
- تحديد أسعار الصرف (بدلاً من ترك قيمة العملة تتقلب وفقًا لقوى السوق)
- حصر صرف العملات على تجار التجزئة المعتمدين من قبل الحكومة.
- تحديد مقدار الأموال التي يمكن استيرادها أو تصديرها.

في هذه البلدان، غالبًا ما تظهر أســواق عملات الظل لتوفير ســعر صرف موازٍ للسعر الرسمي، والذي يكون عادةً أقرب إلى سعر الصرف في السوق الحرة وفقًا للعرض والطلب.

غالبًا ما تشكل ضوابط العملة هذه تحديات إضافية للشركات العاملة على المستوى الدولي، إما عن طريق إعاقة المعاملات النقدية أو بجعل من المستحيل استخدام الأدوات المالية مثل خيارات العملات.

٣- الاندماج الاقتصادي Economic Integration:

يقصــد بالاندمــاج الاقتصادي إلغاء القيود بين الوحــدات الاقتصادية للأمة الواحدة أو بين الدول المختلفة إلى درجة حدوث انعكاس على استخدام عوامل الإنتاج والاستهلاك وأسعار الصرف. ويعني الاندماج الاقتصادي توحيد السياســات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها السياســة المالية وتوحيد النقد مع إيجاد سلطة عليا تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء [٢٠].

وينشأ الاندماج الاقتصادي مؤسسات عديدة تتخطى صلاحيتها الحدود القومية وتكون قراراتها ملزمــة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي. وعندما يتبنــى الاتحاد الاقتصادي أوراقاً نقدية مشــتركة لجميع الأعضاء، فإن الاتحاد يصبح اتحاداً نقدياً أيضاً Monetary Union، وهذا ما حدث في الاتحاد الأوروبي حيث اعتمد اليورو محل العملات المحلية للدول الأعضاء.

يُعــد الاندمــاج الاقتصادي أداة من أدوات السياســة الخارجية؛ إذ مــن خلال هذا الاندماج تحقق الدول بعض المنافع الاقتصادية وتواجه به التحديات الاقتصادية التي ترفعها لها دول وتكتلات أجنبية. كما أنّ الاندماج الاقتصادي قد يُشكل خطوة صوب الاندماج السياسي كما كانت الفكرة عند قيام السوق الأوربية المشــتركة؛ إذ كان المؤسســون لها يتوقعون أن تقود الوحدة الاقتصادية إلى الوحدة السياسية، غير أن مبدأ الســيادة القوميّة وتوســع دول الســوق حال دون تحقيق هذه التوقعات وبقيت السوق مجرد وحدة اقتصادية.

٤- تجميد وتأميم الأرصدة: Freezing and nationalizing stocks

قد تســتخدم الدولة تجميد الأرصدة أو تأميمها كإجراء اقتصادي لتحقيق هدف سياســي، وهذا الأجــراء يعني تجميد أو تأميم الأرصدة والموجودات لدولة أجنبية داخل إقليم الدولة التي تلجأ إلى مثل هذا الشــكل من الإجراءات الاقتصادية. والتجميد يعني عدم الســماح لدولة أجنبية باســتخدام أرصدتها وموجوداتهــا داخــل إقليم الدولــة التي اتخذت إجراء التجميد حتى تســتجيب الدولــة الأجنبية للمطالب السياسية أو الاقتصادية المطلوب منها، مثال لذلك تجميد أمريكا للأرصدة والموجودات الإيرانية خلال أزمة الرهائن في السفارة الأمريكيّة في طهران عام ١٩٧٩.

وتجــدر الإشــارة إلى أكبــر تجميد للأرصدة والموجــودات خلال القرن الحالــي حصل مع قيام الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا واليابان في إطار حزمة العقوبات المفروضة على روسيا بتجميد بعض الأرصدة الروسية والموجودات الروسية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي وبريطانيا بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢.

٥- تخفيض قيمة العملة: Currency devaluation

يُعــد تخفيــض قيمة العملــة المحلية، أحد أدوات الدبلوماســية الاقتصاديّة التي تلجــأ إليها الدولة لتشــجيع صادراتها إلى الدول؛ لأنّ التخفيض في قيمة العملة يقود إلى تقليل أســعار الســلع المحلية في الخارج وهذا بدوره يقود إلى زيادة الطلب عليها، وهذا ما قامت وتقوم به دول كثيرة.

وتُعــد الصيــن أكثر دول العالم اســتخداماً لهذا الأداة، الأمر الذي مكنها من الهيمنة على مشــهد التجــارة العالميــة، وكانت هــذه النقطة أحد عناصــر الخلاف الأمريكي الصينــي، فتصر الصين على الاعتماد على ســعر منخفض لليوان الصيني وكان الســبب الأساس الذي دفع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى اتخاذ إجراءات رادعة بحق الصين وذلك للتقليل من حجم العجز التجاري الأمريكي مع الصين، واستطاع أن يحقق هذا الهدف.

شكل (٢)

سعر صرف اليوان الصيني أمام الدولار الأمريكي (٢٠٠٥-٢٠١٩)

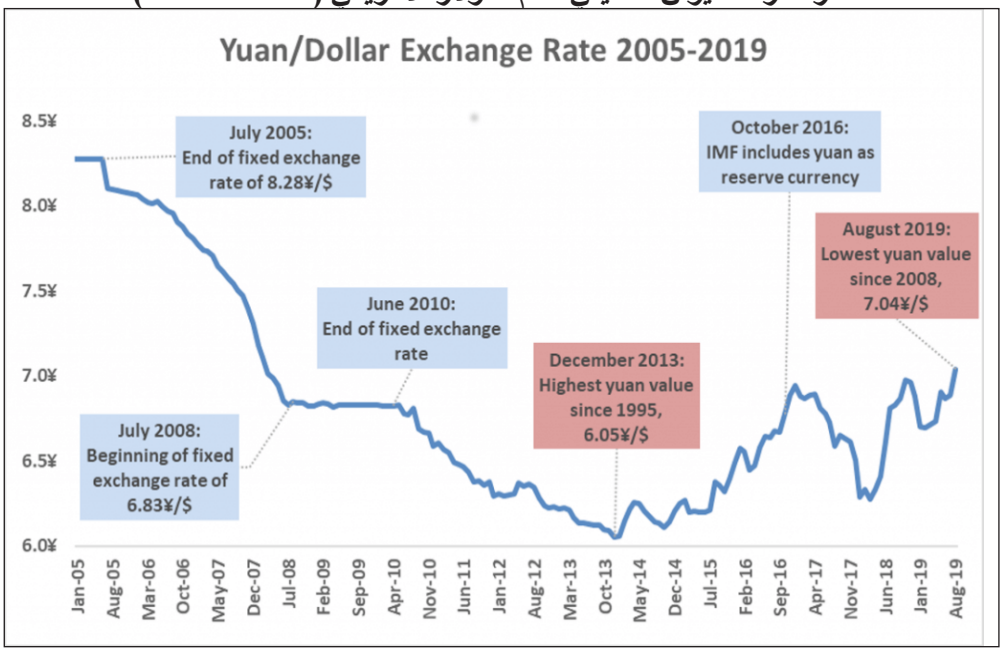

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الدبلوماسية الاقتصادية، النظرية والسياسات: دولة قطر إنموذجاً، المعهد الدبلوماسي، الدوحة، ٢٠٢٤، ص٢٢٣.

٦- المساعدات الخارجية Foreign Aid:

تُعد المساعدات الخارجية أحد الأدوات الاقتصادية الأكثر فعالية في الساحة الخارجية ونعني بها" مجموع القروض والمنح المقدمة بشروط ميسرة من قبل مصادرة رسمية، بقصد تشجيع التنمية المستدامة، وتشمل قيمة المعونات والمساعدات الفنية المقدمة من قبل المصادر الدول والمنظمات والهيئات الدولية للدول النامية (٢١).

وأول من استخدم المساعدات الخارجية الدول الغنية والقوية في المجتمع الدولي وبالذات الدول الغربية؛ إذ وجدت هذه الدول أنّ المساعدات الخارجية أداة فعالة لاحتواء المدّ الشيوعي وبسط النفوذ الغربي في الدول النامية، لكن منذ مطلع سبعينات القرن العشرين بدأت الدول النامية الغنية تستخدم المساعدات الخارجية كوسيلة لتحقيق أهداف خارجية مختلفة.

ويُعد التعاون الفني الذي يقصد به " الدراية التي تقدمها الدول المانحة إلى الدول المتلقية عن طريق توفير العاملين وبرامج التدريب والبحث وتحمل التكاليف المترتبة على ذلك. ويشمل هذا التعاون توفير الخبراء مباشرة من الدولة المانحة وبرامج المنح التعليمية وغيرها من أشكال المساهمة في راس المال البشري للسكان المحليين، وبالتالي يعتبر التعاون الفني شكلاً من أشكال المساعدة التي تركز على تقديم المعلومات والخدمات (٢٢).

وغنـي عـن البيـان، تلجأ بعـض الدول ذات المـوارد الماليـة المحدودة إلى تقديم المسـاعدات الفنية Technical Assistance كأداة للسياسـة الخارجية؛ إذ تقوم الدولة المقدمة للمسـاعدات الفنية بتقديـم الخبـرات الفنية في مجالات فنية مختلفة مثل الزراعة، والصحـة، والصناعة، والتعليم. ونظراً لتوفـر الخبـرات والإمكانيات الفنية لدى إسـرائيل ونتيجة لقلة مواردها الماليـة فهي كثيراً ما تلجأ إلى استخدام المساعدات الفنية كأداة لسياستها الخارجية خصوصاً في الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية.

٧- العقوبات الاقتصادية: Economic sanctions

تُعـرف العقوبـات الاقتصاديـة بأنهـا أي قيـد يفرض من قبـل دولة مسـتخدمة للعقوبات The Sender علـى التجـارة الدولية مع دولة أخرى، هي الدولة المسـتهدفة بالعقوبات The Target، من أجل إقناع حكومتها بتغير سياسة ما (٢٣). كما تشكل العقوبات الاقتصادية أداة سياسية تأخذ بها الدول فـي منـع النزاعات، فعوضاً عن حل النزاعات بالحرب والتدخل العسـكري يرجـح عند بعض الدول مقاربة العقوبات الاقتصادية (٢٤)، ولكن ليس في وسـع جميع الدول اعتماد هذه المقاربة ما لم يكون لهـا من القـدرات الاقتصادية والمالية والتقنيـة والدور في النظام الاقتصادي والمالـي العالمي الكافية لفـرض عقوبات على دول صغيرة. والعقوبات الاقتصادية لا تنوب عن التدخلات العسـكرية كلياً، بل إنها وسـيلة لاسـتكمالها، فبهدف إرغام الخصم على الإذعان تصبح العقوبات ممهدة للتدخل العسكري لأنهـا توهـن الخصم من حيث القدرات وتخلق بيئة داخلية إيجابية للتدخل العسـكري من طرف بعض المصالح والرأي العام لأن التدخل العسكري يرمي إلى تغيير النظام السياسي، وليس سلوكه (٢٥)

تُعد العقوبات الاقتصادية أحد الأدوات المهمة التي تستخدمها الدول والمنظمات الدولية ضد الدول والكيانـات التي ترتكب فعلاً لا يتماشـى مع القانون الدولي، فتقوم بحظـر التعامل الاقتصادي مع هذه الدولة. ويمكن الإشارة على سبيل المثال إلى القرار رقم ٦٦١ لسنة ١٩٩٠، الذي أصدره مجلس الأمن عقـب اعتداء العراق على أراضي الكويت في عـام ١٩٩٠ والذي تم بموجبه فرض حظر التجارة مع العـراق، وتكويـن لجنة لمراقبة قرار الأمم المتحدة، ثم أعقبه بعد عام القرار ٧٠٦ لعام ١٩٩١ بشـأن السمح باستبدال كميات محدودة من النفط العراقي لتوفير الاحتياجات الأساسية للشعب العراقي [٢٦].

فضـلًا عـن العقوبـات الاقتصادية المفروضة على إيران منذ نهاية السـبعينات، جاءت حزمة مـن قرارات مجلس الأمن لتعرض عقوبات اقتصادية أخرى على إيران، منها القرار رقم ١٩٢٩ لعام ٢٠١٠ [٢٧]. كمـا فرضـت أمريكا عقوبات اقتصادية متعاقبة على إيران منذ ثورة ١٩٧٩، وآخرها ما تم في عهد ترامب خلال عام ٢٠١٩ بفرض عقوبات على بنوك لشبهة تمويلها برنامج إيران النووي، وكذلك تعرض السفن المتجهة أو الخارج من إيران في أعالي البحار، وأيضًا حظر بيع النفط الإيرانية، ومنع بيع أنواع معينة من الأسلحة لإيران [٢٨]

تحتفـظ الولايـات المتحـدة ببرنامج من العقوبـات الاقتصادية والحظر ضـد بعض البلدان والأشـخاص أو الكيانـات المحددة الأخرى، بما في ذلك على سـبيل المثـال لا الحصر الإرهابيين والمنظمات الراعية للإرهاب والكيانات المتورطة في انتشـار أسلحة الدمار الشامل ومهربي المخدرات

الدوليين. بالإضافة إلى الحظر المفروض على التعامل مع الأطراف المرفوضة، قد يحظر قانون الولايات المتحدة Amgen من الامتثال أو دعم مقاطعة دولة أجنبية لدولة أخرى حليف للولايات المتحدة. قد تشمل الأنشطة المحظورة طلبات تقديم معلومات أو اتخاذ إجراءات، مثل رفض القيام بأعمال تزيد من هذه المقاطعة. بالإضافة إلى ذلك، قد يتطلب القانون إبلاغ حكومة الولايات المتحدة على الفور بأي طلب لدعم أو تقديم معلومات تتعلق بالمقاطعة [٢٩].

وتُعد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة المادة (٤١) من الفصل السابع من أشهر نماذج العقوبات الاقتصادية متعددة الأطراف. وقد شملت العقوبات الاقتصادية على السلع الكمالية باهظة الثمن، والتي تستقطب الطبقة الارستقراطية من المجتمع، ويتم تقديم هذه السلع كهدايا لاتباع السلطة لكسب ولائهم. وتؤثر هذه العقوبات الاقتصادية على إمكانية وصول كوريا إلى العملة الصعبة وبالتالي تؤثر هذه العقوبات على أوضاع الناس، حتى أنها تُشكل قيود على استيرادهم للمواد الغذائية. وتم حظر تصدير عدد من المعادن مثل الذهب، والتيتانيوم، والفحم، والمعادن الأرضية. وتعد هذه العقوبة هي الأقوى في تاريخ فرض العقوبات على كوريا الشمالية؛ ويرجع ذلك إلى التشديد الذي زاد احتقان الوضع في كوريا الشمالية فضلاً عن العقوبات الاقتصادية المفروضة في أوقات متفاوتة على كوريا الشمالية. وشملت تلك العقوبات على تشديد الرقابة على الصادرات والواردات؛ الأمر الذي نتج عنه تأزم الأوضاع الداخلية في كوريا الشمالية، بحيث تم حظر الأنشطة التي تُعنى توسيع مشاريع أو إنشاء مشاريع مشتركة مع دول أجنبية. وعلاوة على ذلك، تم تجميد الموظفين الكوريين الشماليين العاملين خارج الأراضي الكورية الشمالية. وتأثر الاقتصاد الكوري الشمالي جراء تلك العقوبات المتتالية عليها؛ حيث أنها اشتملت على العديد من المجالات مثل تصدير البترول والمعادن النفسية وما إلى نحوه وتلك المواد تُعد من أهم الركائز التي يستند عليها الاقتصاد الكوري الشمالي [٣٠].

ومع قيام روسيا بغزوها للأراضي الأوكرانية في شهر فبراير ٢٠٢٢ تبنت الولايات المتحدة والدول الأوروبية جملة من العقوبات الاقتصادية غير المسبوقة على الاقتصاد الروسي تمثلت بفرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا عقوبات اقتصادية متنوعة على روسيا، أهمها عقوبات على البنك المركزي الروسي وصندوق الثروة السيادي، بالإضافة إلى رفع بعض المصارف الروسية من نظام "سويفت" للتحويلات المالية العالمية. علن الاتحاد الأوروبي عن حزمة من العقوبات على رحلات الطيران التابعة للشركات الروسية، كما منع عدد من البنوك الروسية من التعامل بنظام التحويل البنكي "سويفت" بهدف حرمانها من التحويلات المالية الدولية. تجميد أصول مملوكة للبنك المركزي الروسي، واستهدفت العقوبات ٧٠٪ من الأسواق المالية الروسية والشركات الكبرى المملوكة للدولة بما فيها الشركات المملوكة لوزارة الدفاع [٣١].

وتُعد فترة الثلاثينات هي العقد الوحيد من القرن العشرين الذي شهد عقوبات مماثلة ضد دول من الوزن نفسه في الاقتصاد العالمي الذي تمثله روسيا اليوم التي تحتل المرتبة الحادية عشر في قائمة أقوى اقتصادات العالم. فخلال ستة أسابيع من غزو موسيليني لإثيوبيا في أكتوبر ١٩٣٥،

فرضت عصبة الأمم مجموعة من العقوبات ضد إيطاليا، وهي ثامن أكبر اقتصاد على مستوى العالم. واشـتركت في تنفيذ العقوبات (٥٢) دولة من الدول ذات السـيادة التي بلغ عددها آنذاك ٦٠ دولة على مسـتوى العالم. وتضمنت هذه التدابير حظر الأسـلحة وتجميد المعاملات المالية ومنع تصدير عدد من المواد الخام الضرورية للإنتاج خلال فترة الحرب، غير أن التدبير الأكثر حدة على الإطلاق كان حظر جميع الواردات من إيطاليا. وأمكن ذلك بسـبب العجز الهيكلي في الحساب الجاري لإيطاليا الذي جعل هذا الحظر أكثر ضررا لإيطاليا منه للدول التي شاركت في تنفيذ العقوبات [٣٢].

وتتمثل أشكال العقوبات الاقتصادية بالآتي:

أ- الحصار الاقتصادي Economic Embargo:

تسـتخدم الدولة الحظر الاقتصادي كأداة للسياسـة الخارجية، والحظر يعني عدم تصدير سـلعة معينـة إلى دولة أو دول محددة لأسـباب سياسـية أو اقتصادية. وقد يكون الحظر كلياً أي منعاً شـاملاً لتصدير السـلعة أو جزئياً أي منع تصدير السـلعة بنسـبة معينة مثال ذلك الحظر الجزئي الذي فرضته الـدول العربيـة المنتجـة للنفط على تصدير النفط للولايـات المتحدة الامريكية وبعـض الدول الغربية خـلال حرب أكتوبـر ١٩٧٣. وكذلك الحصار الـذي فرضتها الأمم المتحدة بعد حـرب الخليج الثانية على العراق، والحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كل من كوريا الشـمالية وكوبا وإيران.

الحظر هو أمر حكومي يقيد التجارة مع بلد معين أو تبادل سلع معينة. عادة ما يتم إنشاء الحظر نتيجة لظروف سياسـية أو اقتصادية غير مواتية بين الدول. وهو مصمم لعزل بلد ما وخلق صعوبات لحكومته، مما يجبره على التصرف بشأن القضية التي أدت إلى الحظر [٣٣].

ب- المقاطعة الاقتصادية Economic Boycott:

علـى خـلاف الحظر قد يكون الإجراء الاقتصادي المتبع هـو المقاطعة Boycott، والمقاطعة تعني رفض اسـتيراد السـلع التي تنتجها دولة أو شـركة معينة. وهي تفرض إمّا لاعتبارات اقتصادية أو سياسـية لكنها كثيراً ما تفرض لاعتبارات سياسـية مثل مقاطعة الدول العربية لإسرائيل والشركات الأجنبية التي تصنع فيها. تُعد المقاطعة أشـد أنواع العقوبـات الاقتصادية، فمن خلالها تتم عملية المنع التام من التعامل مع دولة ما، أو مع رعاياها، أو مع المؤسسـات التابعة لها، أو الجهات والمؤسسـات المؤيـدة لها أو الداعمة لسياسـاتها، ومن هنا فهـي درجات مختلفة، وتعتبر المقاطعـة الاقتصادية أداة سياسية بالدرجة الأولى (٣٤).

وتعمل المقاطعة على تحقيق مجموعة من الأهداف منها: إحداث تغير معتدل نسبيًا في سياسات الدولة المسـتهدفة. أو ضرب اسـتقرار حكومة الدولة المسـتهدفة. أو وقف مغامرة عسـكرية محدودة. وإعاقـة الامكانـات العسـكرية للدولة المسـتهدفة. وأيضًا إحـداث تغيير جوهري في سياسـات الدولة المستهدفة (٣٥).

وغنـي عـن البيـان، فأنه قلما تحقـق العقوبات الاقتصاديـة أهدافها وتكون فاعلـة في تهديدها

وضغطها وصدقيتها، فقد أظهرت دراسات أن فرض العقوبات الاقتصادية يستدعي حالة تتوفر فيها معطيات أساسية وفي مقدمتها الإجماع الدولي، ذلك، أن الدولة الفارضة للعقوبات لا تملك كل أسباب تطويق دولة الهدف للعقوبات اقتصاديا لإرغامها على الامتثال إلى مطالبها، وفي حالة تعذر بلوغ الإجماع الدولي، فلا مفر من كسب تأييد ودعم اللاعبين الأساسيين في الاقتصاد العالمي والذين يقيمون علاقات اقتصادية وتجارية مع دول هدف العقوبات [٣٦]، وكذلك الذين يمثلون الشركاء الأساسيين تجارياً واقتصاديا معها [٣٧]. وبدون التعاون بين هذه الأطراف في تنفيذ العقوبات عملياً فلا نصيب لبلوغ المقاصد العليا لتغيير مواقف وسلوك دولة هدف العقوبات أو خلق أوضاع سياسية واجتماعية داخلية إلى تغيير النظام السياسي فيها [٣٨].

الخاتمة:

باتت الدبلوماسية الاقتصادية اليوم تشكل أحد أهم الأدوات الفاعلة لنجاح السياسة الخارجية في مختلف دول العالم الساعية لتعزيز حضورها ومكانتها في المجتمع الدولي، وعلى هذا الأساس قامت الدول بإنشاء الأطر المؤسسية المعنية بتنفيذ الخطط والاستراتيجيات المعنية بتنفيذ وتطبيق مهام الدبلوماسية الاقتصادية، التي تتولى إدارة الأنشطة الاقتصادية والحكومية والخاصة التي تعزز بناء الاقتصادات الوطنية من خلال الدور الذي تقوم به التجارة الخارجية والاستثمارات المتبادلة والمساعدات الخارجية التي باتت محركات رئيسة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والمستدام.

وتسعى أغلب الدول إلى تفعيل العامل الاقتصادي في بناء علاقات متوازنة مع الدول والتكتلات من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية المرتبطة بتعزيز التعاون الاقتصادي والفني وحماية الاستثمارات المتبادلة والحد من الازدواج الضريبي، علاوة على التوقيع على الاتفاقيات الاقتصادية المتعددة الأطراف سواء على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهذا بالتأكيد سيسهم في المشاركة الفعالة في تعزيز التعاون الدولي بأشكاله المختلفة من ناحية، وإسهاماً منها في تطوير البيئة الاستثمارية بما يخدم مسيرة التطور الاقتصادي على الصعد الدولية والإقليمية، وبناء اقتصادات وطنية منفتحة على الخارج.

المصادر والهوامش

١- للمزيد من التفاصيل حول تعريف الدبلوماسية الاقتصادية، أنظر:

https://afsa.org/what-economic-diplomacy-and-how-does-it-work

٢- فهد بن جمعة ، فرصة ترسيخ الدبلوماسية الاقتصادية، جريدة الرياض، العدد (١٧٦٥١٥)، ١٠ يوليو، ٢٠١٩

3 - Nicholas Bayne and Stephen Woolcock, The New Economic Diplomacy, 4th Edition,Abingdon,Oxon;New York,NY:Routldge,2017,P.4

4-https://oxfordre.com/internationalstudies/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-384

٥- انظر على سبيل المثال المدخل الخاص بالدبلوماسية الاقتصادية في القاموس الدبلوماسي:

٦- للمزيد من التفاصيل، أنظر: لؤي يحيى الارياني، الدبلوماسية الاقتصادية، المستثمر، ١٩ نوفمبر، ٢٠١٤

٧- للمزيد من التفاصيل حول الدبلوماسية الاقتصادية، أنظر:

8- Linda Yueh, Economic Diplomacy in the 21st Century: Principles and Challenges, STRATEGIC UPDATE, AUGUST 2020, P4-7.

٩- علي توفيق الصادق وآخرون، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٠، ص ١٦

10- Mahbubani, Kishore, The Great Convergence: Asia, the West, and Logic of One World, New York: Public Affairs, 2013, P.51-56

١١- عثمان أبو الرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ٢٧٨-٢٧٩

١٢- للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثاني من كتاب المستقبل لآل غور:

١٣- يورغ ☺ سورسن، إعادة النظر في النظام الدولي الجديد، ترجمة أسامة الغزوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٤٨٠)، الكويت، ٢٠٢٠، ص ١٧٨

١٤-عبد المنعم القاضي، قواعد وأصول التنظيم الدبلوماسي والقنصلي وتطبيقاتها في دولة قطر، المعهد الدبلوماسي، الدوحة، ٢٠٢٠، ص ٢٠٨-٢٠٩

١٥- سهى شويحنة، الدبلوماسية الاقتصادية، رسالة ماجستير بالقانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة حلب، ٢٠١٣، ص ١٢-١٤

١٦- للمزيد من التفاصيل، أنظر:
https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/international-relations/cooperation-with-national-organizations/Pages/gecf.aspx

17- *Paul Krugman and Others, International Economics: Theory and Policy, Pearson Education Limited, United Kingdom, 2018, P.244*

١٨- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، ومنجد الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة العربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٤، ص ٩٨-٩٩

١٩- للمزيد من التفاصيل حول ضوابط الصرف الأجنبي الأكثر شيوعًا، أنظر:

٢٠- عبد الكريم العيساوي، التمويل الدولي: مدخل حديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص ٣١٢

٢١- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، المساعدات الإنمائية الدولية مع إشارة خاصة للتجربة السعودية، سلسلة كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، ٢٠١٣، ص ١٠

٢٢- الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الإسكوا)، الاتجاهات الاقتصادية وآثارها: المساعدات الخارجية والتنمية في المنطقة العربية، نيويورك، ٢٠٠٧، ص ٣١

٢٣- خولة محي الدين يوسف، العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة من مجلس الأمن، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٢

24-V.L. Schwebach and T.C. Morgan," Fools Suffer Gladly: The Use of Economic Sanctions in International Crisis," International Studies Quarterly, Vol 41, No.1, 2002

25- D. Lektizain and C. Sprecher," Sanctions, Signals, and Military Conflict," American Journal of Political Science, Vol.51, No. 2, 2007.

٢٦- للمزيد من التفاصيل حول العقوبات الاقتصادية، أنظر:

http://www.paac.org/content_ar.php?id=47

27--http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AC951E4B-8949-405F-9247-623685BE8895.htm

28-https://almasarstudies.com/economics-economic-boycott

29- https://www.amgen.com/about/how-we-operate/policies-practices-and-disclosures/international-trade/economic-sanctions-embargoes-and-boycotts

*30- Jeong, H, United Nations Sanctions on North Korea's Luxury Goods Imports: Impact and Implications. Asian Economic Policy Review, 14(2), 2019, 214-*233

31- للمزيد من التفاصيل حول العقوبات الاقتصادية الأمريكية الأوروبية على روسيا، أنظر:
https://www.aa.com.tr/ar/٪

32- Nicholas Mulder, The Sanctions Weapon: Economic sanctions deliver bigger global shocks than ever before and are easier to evade, Volume 59, Number 2, June 2022, P.21-22

٣٣- مغاوري شـلبي علي، المقاطعة العربية لإسـرائيل في ظل العولمة الاقتصادية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص ١٥

٤٣- عبد الحافظ صاوي، سلاح المقاطعة الجدوى والافاق، المسار للدراسات الإنسانية، ١٠/٢٦/ ٢٠٢٠

٣٥- عبـد الكريم جابر العيسـاوي، الاقتصاد الدولي: السياسـات والتطبيق، الـدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٨

٣٦- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، المعهد الدبلوماسي، الدوحة، ٢٠٢٠، ص ١٧

37- K. Elliot, The Sanctions Glass: Half Full or Completely Empty," International Security, Vo. 23, No.2, 1998.

38- E.V. Maclean and T. Whang," Friends or Foes: Major Trading Partners and the Success of Economic Sanctions," International Studies Quarterly, Vol. 54, No2, 2010.